|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| itu-old | الاتحـــاد  الدولـــي  للاتصـــالات | **SG3‑C195‑A** |
| **قطــاع تقييـس الاتصــالات**فترة الدراسة 2020‑2017 | **لجنة الدراسات 3** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| **المسألة (المسائل):** | 12/3 | جنيف، 18-9 أبريل 2018 |
| **مساهمة** |
| **المصدر:** | الولايات المتحدة الأمريكية |
| **العنوان:** | مشروع توصية جديدة لقطاع تقييس الاتصالات D.MFS: التكاليف والرسوم والمنافسة في الخدمات المالية المتنقلة (MFS) |
| **الغرض:** | مقترح |
|  |  |  |
| **للاتصال:** | Paul B. Najarianوزارة الخارجية الأمريكيةالولايات المتحدة الأمريكية | الهاتف: +1 (202) 647-7847الفاكس: لا يوجدالبريد الإلكتروني: najarianpb@state.gov |
| **للاتصال:** | Carl R. Frankالإدارة الوطنية للاتصالات والمعلوماتالولايات المتحدة | الهاتف: +1 (202) 482-0390الفاكس: لا يوجدالبريد الإلكتروني: cfrank@ntia.doc.gov |

|  |  |
| --- | --- |
| **كلمات أساسية:** | المسألة 12/3؛ مشروع توصية؛ الخدمات المالية المتنقلة |
| **ملخص:** | تتساءل هذه المساهمة عن الحاجة إلى مشروع التوصية الجديدة لقطاع تقييس الاتصالات D.MFS: التكاليف والرسوم والمنافسة في الخدمات المالية المتنقلة (MFS)، الذي نتج عن اجتماع فريق المقرر (RGM) المعني بالمسألة 12/3 (جنيف، 7-6 ديسمبر 2017). وتعتقد الولايات المتحدة أن هذا المشروع لا يندرج في نطاق اختصاص لجنة الدراسات والاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزء الأكبر من هذا العمل هو تكرار للعمل الذي اضطلع به قطاع تنمية الاتصالات والبنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق التابعة لبنك التسويات الدولية (BIS). وبالنظر إلى ذلك، فإن تكلفة هذه التوصية تزيد على الفوائد. |
|  |  |

**المناقشة**: كانت الوثيقة [TD13-WP2](https://www.itu.int/dms_inf/itu-t/md/17/sg03/td/180409/WP2/T17-SG03-180409-TD-WP2-0013%21%21MSW-E.docx) **النتيجة التي تمخض عنها اجتماع** فريق المقرر (RGM) الذي خُصّص أساساً لمناقشة مشروع توصية جديدة عن "*التكاليف والرسوم والمنافسة في الخدمات المالية المتنقلة*" استناداً إلى الوثيقة [TD341Rev1](http://www.itu.int/md/T13-SG03-160222-TD-PLEN-0341)، وللنظر في الوثائق [C28](https://www.itu.int/md/T17-SG03-C-0028/en) و[C45](https://www.itu.int/md/T17-SG03-C-0045/en) و[C70](https://www.itu.int/md/T17-SG03-C-0070/en) و[C128](https://www.itu.int/md/T17-SG03-C-0128/en) و[C114](https://www.itu.int/md/T17-SG03-C-0114/en) و[C117](https://www.itu.int/md/T17-SG03-C-0117/en)، وكذلك في الوثائق الصادرة عن الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية، من أجل التنسيق فيما بينها والخروج بنص مستقر. بالإضافة إلى ذلك، كان على اجتماع فريق المقرر أن ينظر في بعض مساهمات عام 2017 بشأن حماية المستهلك، لولا أن هناك بند عمل جديد بشأن هذه المسألة وحدها.

وتتساءل الولايات المتحدة عن مدى ملاءمة أي توصية بهذا الشأن، وذلك لأسباب عديدة. أولاً يبدو أن النص يغطي كيانات وطنية للأموال المتنقلة لا توفر "الاتصالات"، وبالتالي لا تندرج ضمن اختصاصات الاتحاد الدولي للاتصالات. يضاف إلى ذلك أن المشروع هو تكرار للعمل الجاري في الكثير من المحافل الأخرى. أخيراً، يمكن للتكاليف التي تتحملها الدول الأعضاء من جراء استخدام مشروع التوصية أن تزيد على الفوائد.

*أولاً*، ليس لهذا المشروع أي صلة بمهمة لجنة الدراسات 3 المتمثلة بخدمات الاتصالات الدولية وشبكاتها. وعلى سبيل المثال، فإن كلمة "دولية" لا تظهر أبداً في مشروع التوصية. بالإضافة إلى ذلك، يقترح المشروع الصادر عن اجتماع فريق المقرر فرض رسوم تنظيمية للوكلاء/الوسطاء الماليين وربما للمصارف (مثلاً في التعريف الوارد في الفقرتين 2.6 و3.8)، رغم أن مهمة لجان الدراسات التابعة لمكتب تقييس الاتصالات، كما نصت عليها المادة 14 من الاتفاقية، الرقم 193، هي "تقييس الاتصالات *على الصعيد العالمي*" (التشديد مضاف). كذلك تتناول المادة 1 من الاتفاقية مجال "الاتصالات" التي تُعرّف بوصفها عملية إرسال. والمؤسسات المالية والوسطاء الماليون لا يشاركون في عمليات الإرسال. لذلك، وبما أن الوثيقة [TD13-WP2](https://www.itu.int/dms_inf/itu-t/md/17/sg03/td/180409/WP2/T17-SG03-180409-TD-WP2-0013%21%21MSW-E.docx) تغطي كيانات ليست منخرطة في الاتصالات ولا تعمل على الصعيد الدولي بالضرورة، فإنها لا تندرج ضمن اختصاصات الاتحاد الدولي للاتصالات.[[1]](#footnote-1)

صحيح أن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ([TSAG](https://www.itu.int/dms_inf/itu-t/md/17/sg03/td/180409/GEN/T17-SG03-180409-TD-GEN-0085%21%21MSW-E.docx)) قد أسند إلى مختلف لجان الدراسات، بما في ذلك لجنة الدراسات 3، عدة وثائق صادرة عن الأفرقة المتخصصة المعنية بالخدمات المالية الرقمية. ومع ذلك لا يستطيع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات أو يوسّع ولاية الاتحاد أو يسهب في الاتفاقية. حتى أن [تقرير الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية (FG-DFS) بشأن تنظيم القطاع المالي الرقمي](http://www.itu.int/en/ITU-T/focusgroups/dfs/Documents/09_2016/Regulation%20and%20the%20DFS%20Ecosystem.pdf) ركّز على *التعاون* بين هيئات تنظيم الاتصالات والخدمات المالية، الذي ربما أضفت عليه الطابع الرسمي مذكرة تفاهم لا "تؤثر على استقلالية الأطراف فيه" (الفقرة 3.3.3). ولا يوجد في تقرير الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية (FG-DFS) أي طلب لوضع توصية من لجنة الدراسات 3.

*ثانياً*، إن توصية صادرة عن قطاع تقييس الاتصالات ستكون بمثابة ازدواج للعمل الذي يجري في مكان آخر. ويهدف [الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي (GDDFI)](https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/GSR/Documents/GSR2016/Meeting_report_E.pdf) إلى تعزيز وتشجيع التنظيم التعاوني بين الهيئات التنظيمية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات التنظيمية للقطاعات الأخرى. وكان ذلك الموضوع الرئيسي للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016. علاوةً على ذلك، وبالاستفادة من التعاون القوي الذي بدأه الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية، أُنشئت [مبادرة عالمية للشمول المالي (FIGI)](https://www.itu.int/en/ITU-T/extcoop/figisymposium/Pages/default.aspx) لتكون تعاوناً مشتركاً بين الاتحاد ومؤسسة Bill & Melinda Gates، و[البنك الدولي](http://ufa.worldbank.org/)، [واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق](https://www.bis.org/cpmi/about.htm?m=3%7C16%7C29)(CPMI) التابعة [لمصرف التسويات الدولية](https://www.bis.org/about/index.htm?m=1%7C1)، للتعجيل بتحقيق النفاذ الشامل إلى الخدمات المالية خلال السنوات الثلاث التالية (2020-2017). وسيجري التحقق في إطار المبادرة من تنفيذ التوصيات المقدمة من الفريق المتخصص، وتقرير [البنك الدولي](http://ufa.worldbank.org/) [ومصرف التسويات الدولية عن جوانب الدفع في الشمول المالي (PAFI)](https://www.bis.org/cpmi/publ/d144.pdf)، ومشروع المستوى الأول لمؤسسة Bill & Melinda Gates.

ويُعدّ البنك الدولي [واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق](https://www.bis.org/cpmi/about.htm?m=3%7C16%7C29)(CPMI) من الخبراء الماليين. وعند الاقتضاء، يعتبر قطاع تقييس الاتصالات المكان الأنسب لاقتراح أفضل الممارسات لمشغلي الشبكات. وستعقد [المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) ندوات سنوية بشأن هذه القضايا لأعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات](https://www.itu.int/en/ITU-T/extcoop/figisymposium/Pages/default.aspx). ففي الأوقات التي تشهد تقشفاً في الميزانية، وبدلاً من العمل في مجالات تتجاوز حدود ولاية وخبرة قطاع تقييس الاتصالات وتكرار عمل الآخرين، تتساءل الولايات المتحدة عما إذا كان من المفيد أكثر للجنة الدراسات 3 أن تتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات ومع العمل الذي يجري بالفعل في مكان آخر.

*ثالثاً*، وبالنظر إلى ازدواجية العمل، قد يؤدي مشروع التوصية إلى زيادة تكاليف الأموال المتنقلة. فقد تكون بعض المدفوعات التي تم تناولها هنا صغيرة أو حتى "مدفوعات صغرى" كما ورد في المقدمة. ومع ذلك فقد تكون الصعوبات في وضع نموذج للتكاليف والإشراف على تنظيم الوسطاء الماليين والبنوك أكبر من الفوائد الكبيرة التي يوفرها الدفع بالهواتف المتنقلة للمستهلكين. وقبل المضيّ في تحديد توصية، نقترح البحث عما إذا كانت الفوائد تتجاوز التكاليف.

وتطلب الولايات المتحدة إتاحة هذه المساهمة لعامة الجمهور دون قيود.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. هذه القضايا هي من المسائل التي يضطلع بها المشرفون على المصارف في الدول الأعضاء بموجب قوانينها الوطنية، وتختلف من بلد لآخر. وبالفعل، فإن التعريف بحد ذاته قد يكون واسع النطاق. ومع أنه يغطي الخدمات المالية المقدمة عبر مشغلي الشبكات المتنقلة، فإن الإشارة إلى "مشغّل المنصة" و"المصرف بنفسه" توحي بأن المشروع يمكن أن يشمل التحويلات المالية الثابتة، مثل التحويلات البرقية وآلات الصرف الآلي (ATM). [↑](#footnote-ref-1)